

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

" كتاب دورى رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٨ "

.....

بمناسبة صدور القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ٢٠٠٧ بإنشاء صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية بتدبير الوزير المختص بشئون البحث العلمى .

تعن وزارة المالية انه تقرر اعتباراً من ٢٠٠٨/٤/١ ما يلى :-

الرقم الكودى

١٠٩٠٥٠١٠٤

إنشاء وحدة حسابية جديدة؛ باسم :-

(الوحدة الحسابية لصندوق العلوم والتنمية التكنولوجية)

تتبع الوزير المختص بشئون البحث العلمى

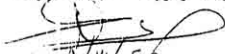
[موازنة هيئات خدمية]

تحريراً فى : ٢٠٠٨ / ٢ / ٢٤

(أ.ع قطاع الحسابات والمديريات المالية)

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة



" محاسب / حمدى عبد الرؤوف إبراهيم "

كتاب اورى رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٨

الحاقا للكتب الدورية أرقام ٩٧ لسنة ٢٠٠٧ ، ٥٢ لسنة ٢٠٠٤ ، ٢٠ لسنة ٢٠٠٤ ، ١٣ لسنة ٢٠٠٣ ، ٩٦ لسنة ١٩٦٦ وموافقة مجلس الوزراء بجلسته بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٧ على ضرورة التزام كافة الجهات الادارية بالدولة باخطار مصلحة الضرائب بما يتقرر صرفه من تعويضات نزاع الملكية لتتولى المصلحة بالتالى ابلاغ الجهة بما يكون مستحقا لها طرف مستحقى تلاء التعويضات لخصمها لحساب مصلحة الضرائب .

توجه هذه الادارة المركزية نظر كافة الوزارات والمصالح الحكومية والابنيزة المستقلة و وحدات الادارة المحلية والهيئات العامة إلى مراعاة صرف الكفالات التى لا تزيد قيمتها عن الف جنيه دون الرجوع لمصاحبة الضرائب المصرية مع استمرار العمل بباقى ما جاء بالكتاب اورى رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٤ .

لذا توجه وزارة المالية نظر السادة المسؤولين الماليين بكافة وحدات الجهات الادارية للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والجهات الرئاسية وممثلى وزارة المالية بملك الجهات مراعاة تنفيذ ما تقدم بكل دقة .

رئيس

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

٢٠٠٧/٣

(محاسب / حمدى عبد الرؤوف ابراهيم)

كتاب دوري رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٨
.....

سبق لهذه الإدارة المركزية أن أصدرت الكتب الدورية أرقام ٩٢ لسنة ٢٠٠٦ ،
١٢٢ لسنة ٢٠٠٦ ، ١٨ لسنة ٢٠٠٧ ، ٤٤ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تنفيذ
الاعتمادات المستندية لصالح الجهات الحكومية وأسماء البنوك المصرح لتلك الجهات
تنفيذ عملياتها الخارجية عن طريقهم .

وإيماء إلى كتاب بنك الاستثمار القومي رقم ١٧٣٦ بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٠٨ والذي
يبين منه أن أعمال لجنة خصم الاعتمادات المستندية المشكلة بقرار السيد الأستاذ
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الاستثمار القومي رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٦
والتي أوصت باتخاذ الفرصة لجميع البنوك التي ترغب في المشاركة في النظام إذا
قبلت تطبيق القواعد والإجراءات الخاصة بالنظام كما توضح بالكتب الدورية السابقة
الإشارة إليها .

وحيث أفاد بنا أبو ظبي الوطني بكتابه لبنك الاستثمار القومي قس ٢٠٠٨/٢/١٤
بالموافقة على تطبيق القواعد والإجراءات المصرفية الخاصة بنظام الاعتمادات
المستندية .

وعليه فسيتم إضافة اسم بنك أبو ظبي الوطني من ضمن قائمة البنوك المصرح
لها بتنفيذ العمليات الخارجية لتلك الجهات والتي وردت بالكتاب الدوري رقم
(١٢٢) لسنة ٢٠٠٦

وعلى السادة المسؤولين الماليين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية
والهيئات العامة والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمنظمات
والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديري الحسابات ووكلائهم ضرورة
مراعاة ما تقدم .

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

٢٠٠٨/٣/٢

(محاسب / حمدي عبد الرؤوف يوسف)

كتاب دوري رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٨

جري العمل علي استخدام أذون التسوية وذلك في حالة المناقلة من باب إلي باب آخر فسي ذات الحساب للوحدة الحسابية بالبنك المركزي المصري .

ورد لهذه الإدارة المركزية اقتراح البنك المركزي المصري باستبدال تلك النماذج بخطابات معتمدة بتوقيعين أ ، ب من الجهة كبديل عن النماذج المستخدمة توفيراً للوقت والجهد والتكلفة .

تم دراسة هذا الموضوع في الأمانة الفنية للجنة الدائمة للنظام المحاسبي الحكومي والتي أوصت بالموافقة علي اقتراح البنك المركزي المصري باستبدال دفاتر المناقلة من باب إلي باب آخر في البنك المركزي (أذون التسوية داخل البنك) لضبط حسابات البنك مع الدفاتر الموجودة بالوحدة الحسابية بخطاب موقع بتوقيعين ويكون من أصل وصورة وتحتفظ الوحدة الحسابية بالصورة .

وعلي السادة المسؤولين الماليين بوحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة والأجهزة المركزية والمستقلة والسادة مديري المديریات المالية بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديري عموم الحسابات ووكلائهم ضرورة الالتزام بتنفيذ ما تقدم بكل دقة .

تحريراً في : ٢٠٠٨/٤/٤

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / حمدي عبد الرؤوف إبراهيم)